مدونة السلوك والأخلاق

للعاملين بقطاع الأمن الوطنى

هو أحد قطاعات وزارة الداخلية أنشئ بالقرار الوزارى رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠١١م بهدف الحفاظ على الأمن الوطنى، والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية، لحماية وسلامة الجبهة الداخلية، وجمع المعلومات، ومكافحة الإرهاب وفقاً لأحكام الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان وحرياته، وينهض بالعمل به ضباط يتم اختيارهم بناءً على ترشيح القطاع.

رسالة قطاع الأمن الوطنى

«يتعهد قطاع الأمن الوطنى بحماية أمن وأمان المواطن المصرى، وكفالة الحقوق والحريات المنصوص عليها فى الدستور، ومكافحة أعمال التجسس والإرهاب عن طريق نخبة من الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً، إعمالاً لسيادة القانون وحقوق الإنسان».

الأهداف:

- حماية المكتسبات الدستورية والحريات الأساسية للمواطنين وفقاً للنظام القانونى المصرى، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- حماية المصريين والرعايا الأجانب على أرض الوطن من الهجمات والجرائم الإرهابية.
- حماية الوطن فى مواجهة أعمال التجسس.
- مواجهة مخططات أعمال التخريب والترويع التى تهدد الأمن القومى.
- مواجهة الجرائم المنظمة العابرة للحدود.

- التعاون مع كافة الأجهزة والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية لحماية الأمن القومى، ومكافحة الإرهاب الدولى.
- جمع المعلومات المتعلقة بتهديدات الأمن القومى وتحليلها وتأكيدها فى إطار الضوابط القانونية.
- دعم أجهزة الدولة المختلفة بكافة المعلومات والاحتياجات ذات الصلة بحماية الجبهة الداخلية للبلاد.

مدونة السلوك:

- يلتزم العاملون بالقطاع بالقواعد المنصوص عليها فى مدونتى السلوك والأخلاق .
- الالتزام بأطر السياسات والإجراءات المنصوص عليها فى اختصاصات القطاع فى كلّ ما يخص جوانب العمل.
- يُحظر على العاملين الحاليين والسابقين استغلال العلاقات أو المعلومات المطلعين عليها بسبب أو أثناء العمل فى تحقيق أية مصالح أو مكاسب شخصية.
- يُحظر على العاملين بالقطاع القيام بأىّ عمل من شأنه التأثير على المناخ الديمقراطى ، أو الانحياز السياسى لأىّ جهة أو طرف.
- الالتزام بالتمثيل المشرّف للقطاع فى نطاق العمل وخارجه، مع مراعاة عدم تعريض سمعة المؤسسة لأية أضرار داخل أو خارج البلاد.
- الالتزام بالدستور والقانون فى كافة الإجراءات التى يستلزمها العمل.
- اتخاذ كافة الإجراءات الاحتياطية والوقائية لضمان عدم تعريض الآخرين لأية أخطار أثناء أو بسبب العمل.
- المحافظة على كافة الحقوق والحَريات المنصوص عليها بالدستور عند التعامل مع المواطنين أثناء أو بسب العمل.

- ضمان الحقوق الدستورية والقانونية ، ومعايير حقوق الإنسان فى التعامل مع المشتبه بتورطهم فى قضايا تهدد الأمن القومى.
- احترام التنوع فى العادات والتقاليد والثقافات والأعراف والأعراق والمعتقدات للمواطنين المصريين والأجانب خلال التعامل معهم.
- الالتزام بقواعد الضبط والربط العسكرى المنصوص عليها بقانون هيئة الشرطة.

مدونة الأخلاق والقيم:

- الالتزام بالصدق والأمانة ومراعاة النزاهة والشفافية.
- البعد عن التعالى فى التعامل مع الآخرين .
- الرقى فى التعامل والحوار، وقبول الاختلاف مع الآخرين داخل وخارج نطاق العمل.
- الحفاظ على القيم المجتمعية المصرية، وعدم الإتيان بأىّ سلوك يخالفها فى المظهر أو الجوهر.
- المحافظة على السلوكيات العامة، والقدوة الحسنة للعاملين بمجال إنفاذ القانون أثناء العمل، وفى أوقات الراحة داخل وخارج البلاد.
- البعد عن مواطن الشبهات فى كافة السلوكيات.

ضمانات عدم حياد القطاع عن دوره

- النظـــام الديمقراطى هو الضمانة الأساسية لعدم حياد القطاع عن دوره من خلال فصل السياسة عن الأمن، وتفعيل الدور الرقابى للسلطة التشريعيـــة متمثلة فى مجلس الشعب من خلال مراقبة ومساءلة الأجهزة التنفيذية للحكومة، ومن ضمنها وزارة الداخلية بكافة قطاعاتها ومنها قطاع الأمن الوطنى.

- تفعيل دور السلطة القضائية ممثلة فى النيابة العامة فى دورها الرقابى على الضوابط القانونية لأعمال القطاع.
- صياغة مسودة قانون ينظم كافة إجراءات العمل بالقطاع والرقابة البرلمانية والقضائية على أعماله، واتخاذ الخطوات الإجرائية لإصداره.
- انتقاء المرشحين للعمل بالقطاع وفقاً لعدد من الضوابط الأمنية والمسلكية، وبعد اجتياز مجموعة من الاختبارات بما يضمن التوازن النفسى، والذكاء الاجتماعى، والقدرة على التكيف مع عقيدة القطاع المستمدة من مدونتى السلوك والأخلاق.
- تخصيص عدد كاف من ساعات التدريب على ترسيخ المفاهيم والقيم بمدونتى السلوك والأخلاق ضمن البرامج التدريبية والتأهيلية والدورية للعاملين بالقطاع.
- إنشاء مجموعة خاصة للأمن الداخلى تتبع رئيس القطاع مباشرة، وتختص بمتابعة سلوك العاملين داخل وخارج نطاق العمل للتأكد من التزامهم بمدونتى السلوك والأخلاق.
- القصور فى المعايير السلوكية والأخلاقية بأجهزة الأمن لن يكون مقبولاً بعد الآن.

ختـــام:

على الرغم من أن عنصرى الزمن واتخاذ القرارات الحاسمة فى بعض حالات تهديد الأمن القومى قد يشكلان تحدياً للعاملين بأجهزة المعلومات فى مواجهة التمسك بالمعايير السلوكية والأخلاقية.. **لكننا: نحن العاملين بقطاع الأمن الوطنى عازمون على التمسك بقيمنا، ومواجهة كافة التحديات من خلال التسلح بالعلم والتدريب، ونتعهد أن نلتزم برسالتنا وقيمنا المستمدة من مدونتى السلوك والأخلاق، وأن نتعلم من دروس الماضى حتى لا نكرر الأخطاء التى شابت عمل الأجهزة المناظرة السابقة المحلية والدولية حتى فى القضايا الناجحة التى حققتها دون التزام كوادرها بالمعايير الأخلاقية.**